تأثير ظاهرة الهجرة إلى الخليج وأوروبا على الريف المصري

د. أيمن زهري

خبير السكان ودراسات الهجرة

كانت مصر، عبر تاريخها الطويل، من الدول المستقبلة للهجرة، وحتى خمسينيات القرن العشرين ظلت هناك جاليات يونانية وإيطالية ويهودية وأرمينية وجاليات مهاجرة أخرى تتخذ من مصر موطنًا لها. ولم تبدأ الهجرة من مصر في العصر الحديث إلا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين؛ حيث نمت تدريجياً حتى وصلت حاليًا إلى أكثر من عشرة ملايين مصري بالخارج وفقًا لتقديرات وزارة الخارجية.

ويعد الريف المصري مصدراً دائماً للهجرة، سواء كانت تلك الهجرة داخلية أو خارجية؛ حيث كانت، ومازالت، الهجرة الداخلية من الريف صمّام أمان من أجل إحداث التوازن بين الموارد الزراعية الشحيحة في القرية المصرية والقوى العاملة التي تحتاجها الزراعة. فقبل الهجرة الكثيفة للمصريين إلى الخارج في سبعينيات القرن الماضي، كان الفلاح المصري يهجر بلده في مواسم الكساد الزراعي إلى محافظات أخرى -عادة تكون في الشمال- فيما كان يعرف وقتها بالتراحيل أو الترحيلة، وكان عمال التراحيل يعملون عادة في شق الترع والقنوات وتطهير الترع والمجاري المائية وبعض الأعمال الأخرى كثيفة العمالة.

واعتبارًا من النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، حلت الهجرة الخارجية إلى بلدان الخليج وليبيا محل الهجرة الداخلية، واتجه فائض العمالة الزراعية إلى تلك الوجهات الجديدة للعمل، وتركزت عادة في المقاولات وأعمال البناء التي كانت منتعشة في ذلك الوقت في تلك البلدان.

وفي سياق ما سبق تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة والقضايا المحورية، المرتبطة بالتأثيرات المختلفة لهجرة المصريين إلى كل من الخليج وأوروبا على الريف المصري. ومن أجل ذلك، تستهل المقالة التحليل باستعراض أهم محطات الهجرة المصرية منذ الهجرة الكثيفة للمصريين اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين، ثم تناول حجم الهجرة المصرية في الخارج، والمقارنة بين تدفقات الهجرة إلى دول الخليج، في مقابل تدفقات الهجرة إلى أوروبا. ثم تناقش المقالة الآثار الإيجابية والسلبية لهجرة المصريين لكلا الفضاءين (الخليجي والأوروبي) على الريف المصري.

أولًا- مراحل تطور هجرة المصريين إلى الخليج وأوروبا

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن المصري بطبعه لا يحب الهجرة أو الانتقال بعيدًا عن أرضه؛ نظراً لطبيعة المجتمع الزراعي الذي يميل إلى الاستقرار والارتباط بالأرض، وأغلب الظن أن المصري لا يهاجر إلا تحت ظروف قاهرة، ويبقى حلمه بالعودة إلى بلده وإن طالت فترة بقائه في الخارج. وفي هذا الشأن علق البروفيسور «ويندل كليلاند» -الأستاذ بالجامعة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين- في كتابه الصادر عام ١٩٣٦ على تلك الظاهرة بقوله: «المصريون لا يهاجرون إلا للدراسة أو السياحة، وعادة ما يعودون. المصري لا يهاجر». وعلى الرغم من مرور أكثر من ثمانين عامًا على هذه المقولة الشهيرة، إلا أنها مازالت تُعبِّرُ بشكل كبير عن حال الهجرة المصرية حتى يومنا هذا.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تصنيف هجرة المصريين إلى الخارج إلى عدة مراحل مختلفة، تحددها الظروف الدولية المتغيرة واحتياجات أسواق العمل، خاصة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني. ففي المرحلة الأولى قبل ١٩٧٤، كان انتقال المصريين محكوماً بقيودٍ مشددة على الهجرة في الحقبة الناصرية. ورغم

أن الدولة في تلك الحقبة قد وفّرت فرص عمل مضمونة في القطاع العام للخريجين، فإن النمو السكاني المتزايد، إضافة إلى عدم نمو الاقتصاد بقدرٍ كاف قد حدّ من قدرة الدولة على توفير وظائف؛ لذلك سمحت الدولة بالهجرة الدائمة والمؤقتة عام ١٩٧١ ورفعت القيود عن هجرة العمالة عام ١٩٧٤. وقد بدأت أعداد كبيرة من المهاجرين المؤقتين في العمل بدول الخليج؛ حيث أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى زيادة عوائد بيع النفط في هذه الدول، مما أدى إلى انتعاش اقتصاداتها، وما تطلبه ذلك من توفير القوى العاملة اللازمة في تلك الدول الفقيرة سكانياً. وقد زاد عدد المهاجرين المصريين لدول النفط من ٧٠ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٣٠٠ ألف عام ١٩٧٤. ويمكن توضيح أبرز محطات تطور الهجرة عبر حقب زمنية مختلفة، كما يلي:

١ - الثمانينيات.. عقد العراق:

شهدت فترة الثمانينيات تدفقًا متزايدًا للهجرة المصرية؛ حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى دعم برامج التنمية الطموحة في دول الخليج، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية. وقد نظرت الدولة إلى الهجرة في ذلك الوقت كحل لمشكلة البطالة، وكذلك لاستخدام التحويلات المالية لتغطية العجز في المدفوعات وتمويل مشروعات التنمية، ومن أجل ذلك قامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوات جديدة لتيسير إجراءات الهجرة؛ حيث أنشأت وزارة الدولة لشئون الهجرة عام ١٩٨١ التي كان من أهم مهامها رعاية المهاجرين المصريين وإعداد استراتيجية عامة للهجرة. وقد وصل عدد المهاجرين المصريين إلى حوالي مليوني مهاجر عام ١٩٨٠، كما أصبحت العراق مقصداً مفضلاً للعمالة شبه الماهرة في حين بدأت كذلك العمالة الأرخص القادمة من آسيا وجنوب آسيا في الهجرة إلى الدول العربية.

ويمكن اعتبار الثمانينيات العقد الذهبي للهجرة المصرية إلى العراق، وتحديدًا فترة الحرب العراقية الإيرانية، (١٩٨٠ - ١٩٨٨)؛ فعلى الرغم من تراجع عائدات النفط بسبب الحرب، إلا أن المصريين هاجروا إلى العراق بشكل مكثف من أجل سد فجوة سوق العمل الناتجة عن تجنيد معظم الذكور العراقيين في سن العمل، للمشاركة في الحرب ضد إيران. وفي ذلك الوقت، حظي المصريون في العراق بحقوق وحريات تقترب من الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون العراقيون. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وعودة العراقيين من الحرب للانضمام إلى العمل المدني مرة أخرى، تعرض العمال المصريون في العراق إلى إجراءات قاسية وصلت لحد الطرد.

وبصرف النظر عن الطلب المتزايد على العمالة المصرية في العراق خلال الحرب الإيرانية العراقية، أدت هذه الحرب إلى انخفاض عائدات النفط، ودفعت مؤقتًا عدد المهاجرين المصريين إلى النزول لحوالي ١,٤ مليون (١٩٨٥). بالإضافة إلى ذلك، واجهت العمالة المهاجرة المصرية عددًا من المشكلات الجديدة منذ النصف الثاني من الثمانينيات، مثل انخفاض الطلب على عمال البناء في الدول العربية، وسياسة استبدال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية في دول الخليج العربي.

وقرب نهاية الثمانينيات، صار المصريون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى يشكلون نسبة أقل بكثير من القوى العاملة الأجنبية، مقارنة بما كانت عليه في أواخر السبعينيات؛ حيث بلغت نسبة العمال المصريين في الثمانينيات ٤٠٪ من إجمالي العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية، بينما كانت القوى العاملة أصغر في كل من؛ البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. على حين زاد في نفس الفترة، عدد العمال من جنوب شرق آسيا.

٢ - التسعينيات ..عقد العودة من العراق والكويت:

أجبرت حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١) جميع العمال المصريين على مغادرة العراق، خاصة بعد أن أدانت مصر الغزو العراقي للكويت؛ حيث وجد العديد من المهاجرين المصريين العائدين من العراق طريقهم إلى ليبيا والسعودية بعد فترة وجيزة من عودتهم إلى مصر. وقُدِّر العدد الإجمالي للمهاجرين المصريين العائدين من العراق والكويت بحوالي مليون عائد.

وبشكل عام، تميز هذا العقد بالثبات النسبي لأعداد المهاجرين المصريين، مع تدفق كبير للمهاجرين العائدين من منطقة الخليج إلى مصر، وتراجع كبير في عدد العقود الممنوحة للمهاجرين الجدد، خاصة في بداية ذلك العقد. ثم تحسّن الوضع قليلاً مع نهاية حرب الخليج؛ حيث إنه بحلول عام ١٩٩٢، تجاوز عدد المصريين بالخارج ٢,٢ مليون. ويمكن أن تعزي هذه الزيادة جزئياً، إلى تحرير الكويت وعودة العمال المصريين إلى الخليج.

٣ - العقد الأول من القرن الحادي والعشرين..عقد ليبيا وتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية:

في عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المصريين بالخارج ٢,٧ مليون شخص. وفيما يتعلق بتوزيع المهاجرين المصريين حسب المقصد في الدول العربية، يمكن للمرء أن يلاحظ أن نسبة

متزايدة من المهاجرين المتجهين إلى الدول العربية ذهبوا إلى ليبيا خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث ارتفعت نسبة المهاجرين المصريين المتجهين إلى ليبيا من ٣,٠ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٤ بالمائة عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٤١,٨ بالمائة عام ٢٠٠٩.

ومن ناحية أخرى، شهد ذلك العقد تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية ومراكب الموت والهجرة إلى أوروبا من خلال وسائل مختلفة، أشهرها ركوب البحر. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المهاجرين غير النظاميين كانوا ينتمون للريف المصري؛ حيث تتنامى تلك الظاهرة في العديد من القرى المصرية في بعض المحافظات. ويدعم تلك الظاهرة تركّزها في القرى وتأثير شبكات المهاجرين التي ترحب دائما بالقادمين الجدد من ذوي القُربى وأبناء القرية الواحدة وتوفّر لهم سبل الإعاشة وتعرفهم بأسواق العمل في البلدان المهاجرين إليها. وقد أدت تلك الظاهرة إلى وجود تكتّلات عائلية وقروية (تنتمي لقرية واحدة) في أماكن عدة في أوروبا، خاصة في إيطاليا وفرنسا، حتى أن بعض المهاجرين من قرى محددة يقيمون في أماكن محددة ما يشبه قرية تابعة أو نجعاً صغيرًا يدور في فلك القرية الأم في مصر. وانعكس ذلك أيضًا في تخصص بعض المهاجرين الذين ينتمون إلى نفس القرى في أعمال محددة، مثل؛ أعمال البناء، والبعض الآخر في أعمال النقاشة والتشطيبات الداخلية وبعضهم في تجارة وبيع الخضراوات والفاكهة.

٤ – العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.. العقد المزعج:

شهد هذا العقد ما يسمى بـ «الربيع العربي»، الذي كان له تداعيات خطيرة على هجرة العمالة المصرية، خاصة في ليبيا؛ فبعد الثورة الليبية في فبراير عام ٢٠١١، عاد حوالي ٨٠٠ ألف مصري إلى مصر. علاوة على ذلك، وبسبب اللجوء السوري الهائل إلى الأردن بعد بدء الاضطرابات السياسية في سوريا في مارس ٢٠١١، انخفض تدفق المهاجرين المصريين إلى الأردن. وعلى الرغم من حقيقة أن الأردن كان وجهة رئيسية للعمالة المصرية شبه الماهرة، وكذلك كبديل لسوق العمل الليبي، فقد انخفض عدد تصاريح العمل للمصريين للعمل في الأردن من ١٨٠,٨٣٣ في عام ٢٠١٤ إلى ١٢٥,٧٦١ في عام ٢٠١٨.

وشهد هذا العقد الإجراءات الصارمة التي نفذتها المملكة العربية السعودية – الوجهة الرئيسية للمهاجرين المصريين في المنطقة العربية – للحد من أعداد العمالة الوافدة وتعزيز خطط توطين القوى العاملة؛ حيث تضمنت هذه الإجراءات فرض ضريبة على المغتربين. هذا بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية وزيادة أعداد المفقودين في عرض البحر، بالإضافة إلى اللجوء السوري إلى أوروبا، وما أثاره من جدل على الجانب الأوروبي، والذي أدى إلى ارتفاع الأصوات اليمينية المتطرفة التي لا ترحب بالهجرة. أضف إلى ذلك النهاية المأساوية لهذا العقد بظهور جائحة كورونا التي أصابت الحراك البشري في مقتل.

ثانيًا– حجم الهجرة المصرية في الخارج ونصيب القرية المصرية منها

وتجدر الإشارة إلى أن الوجهتين المعنيتين بالتحليل الوارد في هذه المقالة، هما الخليج وأوروبا، ويعود ذلك إلى أن الهجرة إلى أوروبا بشكل خاص خلال العقود القليلة المنصرمة لا تعدو عن كونها إعادة إنتاج لنفس نمط هجرة المصريين لبلدان الخليج؛ حيث يسافر الشباب المصري إلى أوروبا، أياً كانت الطريقة أو الوسيلة، منفرداً دون اصطحاب الأسرة في هجرة ذكورية ليس من أهدافها البقاء والاستيطان في أوروبا كما كان الحال في أجيال الستينيات والسبعينيات، إنما يكون الهدف عادة هو البحث عن فرصة عمل بأجر مجز لتحقيق تراكم مالي يحقق له طموحات متواضعة، تأتي في مقدمتها ادخار تكاليف الزواج وبناء أو شراء وحدة سكنية أو عمل امتداد لمنزل الأسرة. ولا يهدف المهاجر الشاب إلى أوروبا عادة في الحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية سوى لتوفيق أوضاعه والعودة إلى مصر. ويرحب القليلون بالإقامة الدائمة، ومع ذلك فإن صلتهم بمصر لم تنقطع، مثلهم مثل نظرائهم في الخليج، على الرغم من اختلاف الظروف السياسية وحق المصريين في أوروبا في التجنّس. بينما يختلف الوضع في أمريكا الشمالية؛ فالمصريون في تلك البلدان لم يهاجروا هجرة غير نظامية مثل نسبة كبيرة من المصريين الذين هاجروا إلى أوروبا في العقود الأخيرة.

وكما سلف الذكر، فقد بلغ عدد المصريين في الخارج وفقًا لتقديرات وزارة الخارجية عشرة ملايين و٢٤٧ ألف مهاجر. ويمكن أن نلاحظ من بيانات الجدول التالي رقم (١) أن نسبة المصريين في الخليج تفوق نصف عدد المصريين في الخارج؛ حيث تصل إلى ٥٣,٨ بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج. كما يلاحظ أيضًا أن المصريين في السعودية وحدها يمثلون أكثر من ثلث المصريين بالخارج نحو (٣٤,٢ بالمائة). بينما يمثل المصريون في البلدان العربية غير الخليجية ١٤,٦ بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج، ويتواجد معظمهم في المملكة الأردنية الهاشمية.

أما بالنسبة لأوروبا، فإن إجمالي عدد المصريين هناك لا يتجاوز المليون، ويمثلون ٩,٥ بالمائة من إجمالي عدد المصريين بالخارج، وهو ما يعادل إجمالي عدد المصريين في الإمارات العربية المتحدة تقريباً. في حين يمثل المصريون في البلدان غير العربية الأخرى ٢٢,١ بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج؛ حيث يتواجد معظمهم في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

جدول رقم (١)

المصريون بالخارج وفقًا لبلد الإقامة عام ٢٠١٧

الدولة	العدد	النسبة المئوية
الدول العربية الخليجية		
السعودية	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣٤,٢٪
الإمارات	٩٨٢,٣٧٠	٩,٦٪
الكويت	٧٠٠,٠٠٠	٦,٨٪
قطر	٢٥٠,٠٠٠	٢,٤٪
عمان	٦٠,٠٠٠	٠,٦٪
البحرين	٢٣,٠٠٠	٠,٢٪
إجمالي الدول العربية الخليجية	**٥,٥١٥,٣٧٠**	**٥٣,٨٪**
الدول العربية الأخرى		
الأردن	١,٢٥٠,٠٠٠	١٢,٢٪
السودان	١٥١,٤٠٠	١,٥٪
لبنان	٤٠,٠٠٠	٠,٤٪
ليبيا/اليمن	--	--
دول عربية أخرى	٥٠,٨٢٠	٠,٥٪
إجمالي الدول العربية الأخرى	**١,٤٩٢,٢٢٠**	**١٤,٦٪**
دول غير عربية (أوروبا)		
إيطاليا	٤٠٠,٠٠٠	٣,٩٪
فرنسا	٣٦٦,٠٠٠	٣,٦٪
المملكة المتحدة	٦٥,٠٠٠	٠,٦٪
ألمانيا	٥٥,٠٠٠	٠,٥٪
اليونان	٣٥,٠٠٠	٠,٣٪
النمسا	٣٣,٠٠٠	٠,٣٪
هولندا	٢٣,٠٠٠	٠,٢٪
إجمالي الدول غير العربية (أوروبا)	**٩٧٧,٠٠٠**	**٩,٥٪**
دول غير عربية (أخرى)		
الولايات المتحدة	١,١٣١,٠٠٠	١١,٠٪
كندا	٧٠٠,٥٠٠	٦,٨٪
أستراليا	٢٨٥,٠٠٠	٢,٨٪
جنوب أفريقيا	٤٠,٠٠٠	٠,٤٪
دول أخرى غير عربية	١٠٦,٢١٣	١,٠٪
إجمالي الدول غير العربية (الأخرى)	٢,٢٦٢,٧١٣	**٢٢,١٪**
الإجمالي العام	**١٠,٢٤٧,٣٠٣**	**١٠٠,٠٪**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩) بناءً على تقديرات وزارة الخارجية.

شكل رقم (٢)
النسبة المئوية للمصريين بالخارج وفقًا لمنطقة الإقامة

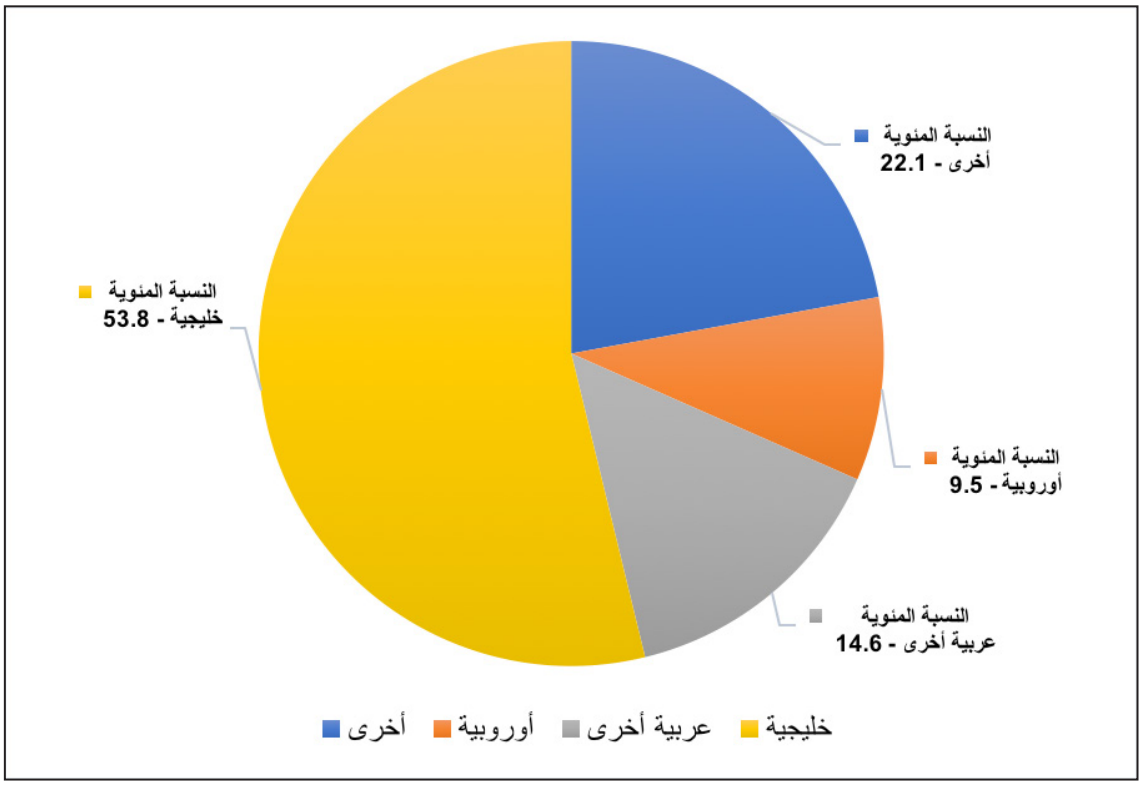

وفيما يخص نصيب الريف المصري من الهجرة، فقد بلغت نسبة سكان الريف وفقًا لتعداد السكان الأخير (تعداد ٢٠١٧) ٥٧,٨ بالمائة من إجمالي سكان مصر، وحيث إنه لا توجد إحصاءات أو تقديرات حول مساهمة سكان الريف مقابل مساهمة سكان الحضر في الهجرة المصرية، فإنه يمكن، بقدر عالٍ من التأكد، افتراض أن نسبة سكان الريف من إجمالي الهجرة المصرية تفوق نسبة تمثيل سكان الريف في المجتمع المصري ككل؛ نظرًا للفوارق الاقتصادية بين الريف والحضر، التي تجعل من الظروف الاقتصادية لسكان الريف أكثر دفعًا لهم للهجرة إذا ما قورنوا بسكان الحضر الذين يمكن أن تتوافر لهم ظروف معيشية أفضل وسوق غير رسمي في الاقتصاد الحضري، يمكن أن تكون بديلاً عن الهجرة. ومن ثم يمكن تقدير نسبة سكان الريف من إجمالي الهجرة المصرية بحوالي ثلثي المهاجرين أو ما يقارب سبعة ملايين مهاجر.

ثالثًا- آثار الهجرة إلى الخليج وأوروبا على الريف المصري

تتعدد وتتشابك الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة المصرية للخليج وأوروبا من خلال التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على مجتمع القرية المصرية، وربما تتجاوزها أيضًا إلى بعض التأثيرات السياسية والبيئية. وعلى الرغم من تشابه بعض الآثار التي أحدثتها هجرة أبناء القرية المصرية إلى الخليج، مع تلك المرتبطة بهجرة أبناء القرية المصرية إلى أوروبا، إلا أنه يمكن التفرقة بين العديد من التأثيرات وفقًا لوجهة الهجرة (سواء للخليج أو لأوروبا). ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

١- الآثار المرتبطة بالهجرة للخليج:

يوضح الجدول رقم (٢) أدناه الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة إلى الخليج وأوروبا على الريف المصري بشكل موجز. ونظرًا لقِدَم وتأصّل ظاهرة الهجرة إلى الخليج من القرية المصرية منذ سبعينيات القرن الماضي، كما سلف الذكر، فإن الهجرة للخليج قد أحدثت العديد من التغيرات الهيكلية العميقة في بنية القرية المصرية. فعلى المستوى الاجتماعي والسكاني؛ فقد تسببت هجرة المصريين إلى الخليج في حدوث خللٍ في التركيبة

السكانية للقرية المصرية؛ وذلك نتيجة للهجرات الكثيفة للذكور إلى الخليج، خاصة في ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى إلى حدوث نوع من الخلل في التركيب العمري والنوعي للسكان.

وقد تمثل الخلل في التركيب العمري في الهجرة الكثيفة للسكان في سن العمل، مما أدى إلى انخفاض نسبة الشباب في سن العمل في القرية المصرية. ونظرًا لكون الهجرة المصرية هجرة ذكورية بالأساس، فقد أدت الهجرة، ليس فقط للخلل في التركيب العمري، بل امتد ذلك الخلل ليشمل التركيب النوعي أيضًا، مما أدى إلى ارتفاع نسبة النساء، مقارنةً بنسبة الرجال في المجتمع إلى حدِ أن خَلت بعض قرى مصر في ذلك الوقت من الرجال في سن العمل تقريبًا، ولم يتبق في تلك القُرى سوى الأطفال والشيوخ.

كما تسببت الهجرة إلى الخليج في حدوث حالة من الاختراق الثقافي للقرية المصرية، من خلال الهجرة العائدة من الخليج والأفكار والممارسات الثقافية التي أتوا بها معهم من بلدان الخليج، والتي لا تتفق مع الموروث الثقافي المصري، مما أدى إلى حدوث ردّة ثقافية واجتماعية تمثّلت آثارها في انتشار مظاهر التدينَ الشكلي وتغيّر عادات الملبس والمأكل، إذ استبدل الفلاح المصري الجلباب الخليجي الأبيض المصنوع من البوليستر الذي لا يتناسب مع أجواء الريف المصري ودرجة الحرارة المرتفعة وعدم وجود مكيفات هواء في الريف في ذلك الوقت، وارتضاه بديلاً عن الجلباب التقليدي المصري المصنوع من القطن والمناسب لطقس الريف المصري. وانتشر أيضًا الزي الخليجي – العباءة – بين النساء بديلاً عن الملابس الريفية التقليدية، ونُظر إلى هذا الزي الخليجي على أنه لباس ديني.

وقد صاحب ذلك تدنّي مكانة المرأة في المجتمع والنظر إليها من منظور ديني ضيّق، وفقًا للتفسيرات المتشددة الواردة من بلدان الخليج، مما أدى إلى إعاقة مسيرة المرأة المصرية نحو التطور وخدمة المجتمع جنباً إلى جنب وكتفًا بكتف بجوار الرجل. وأدى ذلك أيضًا إلى عدم تحقيق نجاحات كبيرة في مسألة تنظيم الأسرة؛ نظراً لسيادة المعتقدات الدينية المناهضة لتنظيم الأسرة، والتي ترى في إنجاب عدد كبير من الأطفال خيراً مطلقاً معززين بممارسات بلدان الخليج التي تشجّع على زيادة الإنجاب؛ نظراً لكونها تعاني من عجز سكاني. مقارنة بتونس، على سبيل المثال، نجد أن تونس قدً تمكنت من تحقيق نجاحات مهمة في مجال تنظيم الأسرة وخفض معدلات الخصوبة؛ نظرًا لارتباط نظامها الهجري بأوروبا التي تتبنى نمط الأسرة الصغيرة.

وقد أدّى غياب الزوج أيضًا إلى العديد من المشكلات بالنسبة للمرأة الريفية، مثل؛ بقائها في منزل أسرة الزوج، في ظل الأسرة الممتدة في الريف، مما يفقدها استقلالها الذي اكتسبته، جزئيًا، بالزواج. أضف إلى ذلك عودة بعض النساء المتزوجات إلى منزل الأسرة للإقامة مع الأب والأم والإخوة والأخوات، وهو ما يعني عودتها مرة أخرى إلى كنف أسرتها وكأنها لم تتزوج. وتطول فترة إقامة الزوجة مع أسرة أبيها لسنوات، خاصة إن لم تكن حاضنة. ومن ثم أدت هجرة الزوج، بشكل عام إلى التفكك الأسري وغياب الرعاية المتكاملة للأطفال، والتي قوامها وجود الأب والأم معًا في منزل الأسرة.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن الهجرة الذكورية، والتي كانت غالبًا هجرة الزوج قد أدت إلى بعض الانعكاسات الإيجابية على المرأة في القرية المصرية، خاصة في بدايات الهجرة إلى الخليج وقبل أن تتمكن التيارات المتطرّفة من السيطرة على عقل المرأة الريفية حيث أدت هجرة الزوج إلى اضطرار المرأة/ الزوجة إلى التعامل مع المجتمع والخروج من البيت لمتابعة أداء الأبناء في المدرسة والتعامل مع مؤسسات المجتمع. كما اضطرت المرأة أيضًا إلى الاندماج أكثر في إدارة أمور الأسرة، مثل الزراعة وكذلك الإدارة المالية لتحويلات الزوج، مثل بناء منزل للأسرة أثناء غياب الزوج وغيرها من الأعمال التي أتاحت للمرأة الاشتباك مع دوائر عديدة لم يكن متاحاً لها التعامل معها، مما أكسبها نوعاً من الاعتماد على النفس ووعياً بالعديد من القضايا المجتمعية والاقتصادية.

فضلًا عما سبق، فقد استفاد الريف المصري بشكل أساسي من التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في الخليج، والتي كان لها دور كبير في مكافحة الفقر وتوفير مستوى معيشي أفضل لأُسَر المهاجرين؛ حيث ساهمت التحويلات المالية في توفير ظروف سكنية أفضل لأُسَر المهاجرين من خلال ترميم المنازل القائمة أو بناء منازل جديدة بإمكانيات أفضل، إلا أن أهم ما تحقق من خلال التحويلات هو الاستثمار في رأس المال البشري في القرية المصرية من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة.

٢- الآثار المرتبطة بالهجرة إلى أوروبا:

كما سلف الذكر، تتركز الهجرة إلى أوروبا في بعض القرى في بعض المحافظات وتجتذب أكثر ما تجتذب فئة الشباب، بخلاف الهجرة إلى الخليج التي يمارسها المصريون في سن العمل بشكل عام. أما بالنسبة لهجرة الشباب إلى أوروبا، والتي غالبًا ما تبدأ كهجرة غير نظامية/ غير شرعية تكون لها

العديد من الانعكاسات السلبية على القرية المصرية؛ حيث تأتي في مقدمتها فقد الأنفُس وموت الشباب في الصحراء أو في عرض البحر خلال رحلة الهجرة نفسها باتجاه دولة المقصد. فضلًا عن عودة هؤلاء الشباب محمّلين بأفكار اجتماعية متحررة قد لا تتناسب مع المجتمع المحافظ في القرية المصرية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه «التحولات الاجتماعية» بمفهومها السلبي.

وبالنسبة للآثار الإيجابية للهجرة إلى أوروبا على القرية المصرية يمكن رصد بعض الظواهر الجيدة، مثل اكتساب بعض الشباب اللغات، وكذلك بعض المهارات الجديدة أثناء تواجدهم بالخارج، والتي يمكن توظيفها عند العودة إلى القرية مثل؛ إتقان بعض الحرف أو الصناعات. كما عمل بعض العائدين في مراكز الاتصال (Call Centers)؛ وذلك اعتمادًا على إجادتهم لغات جديدة في الخارج. بالإضافة إلى اكتساب البعض أنماطاً سلوكيةً إيجابية مثل؛ النظرة للمرأة والمساواة وقيم العمل التي يمكن وصفها بأنها نوع من «التحولات الاجتماعية» الإيجابية.

أضف إلى ذلك أن العائد من وراء الهجرة والعمل في أوروبا يكون عادة أكثر بكثير من العمل في الخليج لنفس درجة المهارة. فوفقًا لإحدى الدراسات الميدانية فإن «عائد سنة واحدة من العمل في إيطاليا يساوي عائد عشر سنوات من العمل في السعودية».

٣- الآثار المشتركة للهجرة إلى الخليج وأوروبا:

هناك العديد من الآثار المتشابهة للهجرة بين الخليج وأوروبا، أو ربما للهجرة إلى الخارج بشكل عام. بالنسبة للآثار السلبية فتأتي في مقدمة آثار الهجرة بالنسبة للقرية المصرية هو انتشار ثقافة الهجرة، والمقصود بها الاعتماد التام على الهجرة لدى فئة كبيرة من الشباب حتى أصبحت الحلم والملاذ والملجأ. ومن مخاطر ذلك أن يؤدي على المدى الطويل إلى حدوث حالة من ضعف الانتماء. كما انتشرت بالقرية المصرية أيضًا حالة غريبة من الاعتماد الدائم على الهجرة حتى تحول السفر للعمل بالخارج كمهنة أو حرفة، فإذا سألت إحداهن عن عمل ابنها تجدها تقول لك بثقة «فلان بيسافر».

كما أدت الهجرة أيضًا إلى شيوع النمط الاستهلاكي في القرية والاعتماد الكثيف على تحويلات المهاجرين كمصدر رئيسي لدخل العديد من الأسر في الريف المصري. حيث أدت الوفورات المالية التي تحققها الهجرة إلى اهتزاز قيمة التعليم في القرية كقيمة مطلقة ووسيلة للحراك الاجتماعي، وأصبحت الأسرة على استعداد للتضحية بالتعليم في سبيل الهجرة والعمل بالخارج.

كما أدت الهجرة إلى التوسع في البناء على الأرض الزراعية بسبب الوفورات المالية التي وفّرتها الهجرة والحاجة إلى التوسع العمراني في القرية المصرية. أضف إلى ذلك أن الهجرة والتحولات المصاحبة لها أدّت إلى تقليل الاهتمام بالزراعة، الذي يعد النشاط الرئيسي للقرية المصرية. نقطة أخرى تعد محل خلاف،حيث يراها البعض إيجابية بينما يراها البعض الآخر سلبية، ألا وهي تأثير الهجرة على التراتبية الطبقية في القرية المصرية وإذابة الفوارق بين الطبقات والعائلات بسبب التدفقات المالية الواردة من الخارج. يتضح ذلك في الزيجات المختلطة بين عائلات لم يكن من الممكن في الماضي أن تكون هناك علاقات نسب بينها بسبب الفروق الطبقية. كما انعكس أيضًا في عدم التدقيق في التكافؤ التعليمي بين الزوج والزوجة، وقبول تزويج فتيات حاصلات على درجات علمية أعلى من المتقدمين للارتباط بهن؛ بسبب الملاءمة المالية للمتقدمين للزواج بسبب الهجرة.

وفيما يخص الآثار الإيجابية للهجرة من القرية المصرية بشكل عام، يتبين أن الهجرة قد ساهمت في التخفيف من الضغط على سوق العمل في القرية ونقل فائض العمالة الزراعية إلى أسواق عمل أخرى. من ناحية أخرى، أتاحت الوفورات المالية فيَ القريَة، المتحققة من خلال تحويلات المهاجرين، الفرصة للعائدين من الخارج لاستثمار تلك الأموال في مشروعات صغيرة توفّر فرص عمل لسكان القرية. كما ساهمت التحويلات أيضاً في مكافحة الفقر وتوفير مستوى معيشي أفضل لأَسَر المهاجرين وتحسُّن الإنفاق على التعليم والصحة في القرية المصرية.

جدول رقم (٢)
الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة إلى الخليج وأوروبا على القرية المصرية

منطقة الهجرة	الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
الهجرة إلى الخليج	ارتفاع مكانة المرأة بعد هجرة رب الأسرة: • التعامل مع مؤسسات المجتمع • التصرف في أمور الأسرة (رعاية الأطفال/ الزراعة) • إدارة أعمال الأسرة.	الخلل في التركيبة السكانية للقرية المصرية: • الخلل في التركيب العمري للسكان • الخلل في التركيب النوعي للسكان
	الاستفادة من التحويلات: • التحويلات ومكافحة الفقر وتوفير مستوى معيشي أفضل لأسر المهاجرين. • التحويلات والظروف السكنية. • التحويلات ورأس المال البشري (الصحة/ التعليم).	الاختراق الثقافي للقرية المصرية (التحولات الاجتماعية): • التدين الشكلي • تغير عادات الملبس والمأكل • تدنّي مكانة المرأة • عدم نجاح برامج تنظيم الأسرة
		التفكك الأُسري
		مكانة المرأة بعد هجرة الزوج (الآثار السلبية): • غياب الزوج وزيادة الأعباء • العودة لمنزل الأسرة وغياب الاستقلالية • الحياة مع أهل الزوج وغياب الاستقلالية
الهجرة إلى أوروبا	اكتساب لغة ومهارات جديدة يمكن توظيفها عند العودة إلى القرية	الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون أثناء رحلة الهجرة واحتمال الوفاة أثناء الهجرة إلى أوروبا
	التحويلات الاجتماعية من أوروبا	التحولات الاجتماعية من أوروبا
	تحويلات مالية أكثر من نظرائهم في الخليج	
الهجرة إلى الخليج أو أوروبا	تخفيف الضغط على سوق العمل في القرية ونقل فائض العمالة الزراعية لأسواق عمل أخرى	انتشار ثقافة الهجرة: • الاعتماد على الهجرة/حلم الهجرة • ضعف الانتماء • المهنة: مهاجر/بيسافر.
	خلق فرص عمل في القرية المصرية من خلال استثمارات المهاجرين العائدين	انتشار النمط الاستهلاكي
	مكافحة الفقر وتوفير مستوى معيشي أفضل لأُسَر المهاجرين	أثر الهجرة على قيمة التعليم في المجتمع.
	تحسُّن الإنفاق على التعليم والصحة.	الاعتماد على التحويلات
		أثر الهجرة على التراتبية الطبقية للقرية المصرية
		التوسع في البناء على الأراضي الزراعية

إجمالًا لما سبق، فقد تبين أن للهجرة العديد من الآثار الإيجابية على الريف المصري؛ حيث ساهمت في امتصاص الفائض السكاني، وفائض العمالة الزراعية في الريف، وتحويله لأسواق عمل أخرى في الخارج. كما تأتي أهمية التحويلات وما أحدثته من نقلة نوعية في الظروف المعيشية للريف المصري من حيث تحسين ظروف السكن ومكافحة الفقر وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم. وينطبق ذلك على هجرة أبناء الريف إلى الخليج وهجرتهم إلى أوروبا أيضًا.

وفيما يخص الآثار السلبية لهجرة أبناء الريف المصري، فقد كانت لها انعكاسات سلبية شديدة على البنية الثقافية والمجتمعية في القرية المصرية من خلال التحولات الاجتماعية التي صاحبت هجرة المصريين إلى الخليج والتي أصابت القيم والعادات المصرية في مقتل، وأحلت محلها قيم التشدد والتطرف، والتي أدت بدورها إلى هدم مكتسبات المرأة المصرية خلال القرن العشرين، وتسببت في نقل عادات غريبة عن المجتمع المصري، مثل؛ عادات المأكل والملبس. كما انتشرت أيضًا بسبب الهجرة، قيم المجتمع الاستهلاكي وانتشار ثقافة الهجرة وانخفاض قيمة التعليم مقابل الكسب السريع من خلال العمل بالخارج.

ومن ثم، فإن المحصلة النهائية للتفاعل بين العوامل والآثار السلبية والإيجابية لهجرة أبناء الريف المصري للعمل بالخارج، خاصة الهجرة نحو بلدان الخليج، كانت سلبية وأن المجتمع قد خَسِر أكثر مما استفاد من تلك التجربة.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES
الأهرام

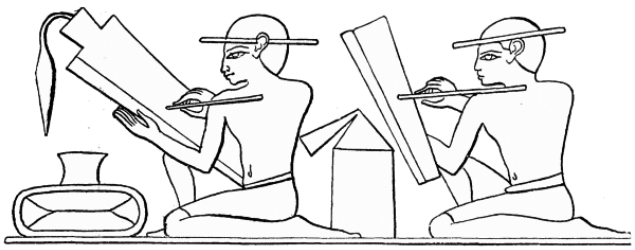

الملف المصري

دورية شهرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

◆ السنة السابعة - العدد ٨٠ - أبريل ٢٠٢١ ◆

رئيس مجلس الإدارة
عبدالمحسن سلامة

مدير المركز
د. محمد فايز فرحات

رئيس التحرير
د. دينا شحاتة

مدير التحرير
شيماء منير

الإخراج الفني
مصطفى علوان

الآراء الواردة في هذا الملف تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية